خلال ندوة «الطريق إلى الاستقرار والتنمية» في افتتاح مقرها الانتخابي

معصومة المبارك: مرسوم الصوت الواحد أنقذ الكويت من النفق المظلم

■ المعارضة تهاوت وتفككت بشكل تدريجي وفي طريقها للتلاشي بعد أن أبت الرشاد

■ أين قانون الوحدة الوطنية الذي أعطيناه الأولوية ولماذا لا يطبق على من طعن في الكويتيين؟

معصومة المبارك متحدثة

علي الراشد خلال الندوة «تصوير: احمد المهلهل»

صفاء الهاشم متحدثة

كتب ياسر عبد القوي

أكد مرشح الدائرة الثانية علي الراشد أن مرشحة الدائرة الأولى د.معصومة المبارك دخلت التاريخ الكويتي من أوسع أبوابه، فهي أول وزيرة في حكومة الكويت وأول وزيرة تستقيل بسبب ذنب ليس ذنبها، وإنما لتقديم رسالة سياسية.

وبين الراشد خلال ندوة عقدتها الدكتورة مرشحة الدائرة الاولى معصومة المبارك بعنوان «الطريق إلى التنمية والاستقرار» أن د.معصومة المبارك أدت أداء مميزا كرئيسة للجنة الشؤون التشريعية التي تعد مطبخ باقي اللجان، مشيرا إلى أن تلك اللجنة كانت تجتمع مرتين في الأسبوع حيث مثلت المرأة فيه خير مثال.

ومن جهتها قالت الناشطة السياسية خديجة المحميد أنه تقع علينا مسؤولية كبيرة تجاه أمن الكويت وإستقرارها وهو واجب عبادي لأن الورقة التي تمثل الخيار في الصندوق قد تكون خيار وطني يعزز الوحدة الوطنية والتنمية والإستقرار.

وأضافت أن التنمية في كافة المجالات تحتاج إلى أن يتم العمل لتحقيقها من خلال خطة خمسينية مميزة، مبينة اننا فقدنا الإستقرار الإجتماعي والتنموي، مشددة على ضرورة أن نتسلح بالإختيار الصحيح حتى ننشىء مجلس قادر على أن يكمل مدته وهي الأربع سنوات، فنحن لا نريد برلمان شهور فقط.

وأشارت إلى أن الوحدة الوطنية هي صمام الأمن الإجتماعي، فنحن كنا في السابق نشتكي من حكومات الشهور أما الآن فنحن نشتكي من برلمانات الشهور.

بدورد، قال أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د. عبدالله سهر أن الكثير من الشعب الكويتي ظلم، وللأسف الشديد البعض يريد أن يصنع من السلطة حقا، وهذا لا يجوز فالحق هو الذي يصنع السلطة، مطالبا أن يهتم مرشحي مجلس الأمة بالأساس لرفع الظلم عن عامة الشعب.

من جهتها، قالت مرشحة الدائرة الثالثة صفاء الهاشم اننا سنستمر إلى أن يمضي هذا البلد إلى المسار الصحيح، حتى لو أبطل أو حل المجلس القادم.وأشارت أن الكثير من الناس إنتقد النساء في المجلس، إذ قالوا أنهم لم يعتادوا على صراخ إمرأة، مبينة أن هذا لم يكن صراخ إمرأة بقدر ما هو صوت مواطن يتقن النقد البناء للأوضاع الغير سليمة في البلد.

وقالت مرشحة الدائرة الأولى د.معصومة المبارك: خطى السو الكويت من مرحلة صعبة دارت فيها دوامة التصعيد وتهييج الشارع وتوحش لغة الخطاب، فكلما إنقهرنا على ما آلت إليه الكويت في المرحلة السابقة، ولكن صاحب السمو أمير البلاد تمكن من إخراج الكويت من مشروع تخريبي أطلق عليه الربيع العربي الذي دمر معظم المجتمعات العربية.

وأضافت أن مرسوم الصوت الواحد أنقذ الكويت من النفق المظلم الذي كانت تدفع إليه الكويت دفعا، وثارت ثائرة المخربين الذين أشاعوا الفوضى في الكويت، ولكن إنتصرنا في طي صفحة كئيبة بمشاركة الشعب الكويتي وخاصة ناخبي وناخبات الدائرة الأولى الذين سجلوا أكبر نسبة تصويت بين الدوائر الأخرى.

وبينت أن مجموعة المعارضة تهاوت وتفككت بشكل تدريجي وهي في طريقها للتلاشي بعد أن أبت أن تكون معارضة راشدة، مشيرة إلى أن البلاد وبما لا يدعو للشك تمر بحالة غير مسبوقة من عدم الإستقرار أدى إلى عدم الإنجاز، فهناك 7 إنتخابات نيابية في عشر سنوات، و6 إنتخابات منها في 6 سنوات، ولو كانت الظروف مستقرة لكانت هناك فقط ثلاث إنتخابات، وهذا عنوان عريض لعدم الإستقرار، بالإضافة إلى تشكل 8 سنوات حكومات في هذه الفترة فلو كانت الظروف مستقرة لكانت لدينا 3 حكومات، ولذلك لا يمكن أن يتحقق تنمية في حالة عدم الإستقرار ولا يمكن أن يتحقق الإستقرار في حالة وجود من يحاول إشاعة الكراهية بين أطراف المجتمع الكويتي، ولكن البعض لم يتحمل وجود هذا التماسك، سواء كان من خلال القنوات الفضائية أو وسائل التواصل الإجتماعية أو من خلال الندوات الإنتخابية.

وبينت أن هناك عدة مؤشرات تبين وضع الكويت بين الدول الأخرى فهناك إنجازات تتحقق في الدول، مشيرة إلى أن الرخاء الإجتماعي يتمثل في الأمن والأمان والحرية الشخصية والصحة والتعليم وتوفير الوظائف فهذه المؤشرات هي عنوان التنمية، والذي للأسف تراجع مؤشر التنمية في الكويت، بالإضافة إلى تراجع مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر البنية التحتية والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تقاس بها الدول، فهذه المؤشر أيضا شهد تراجع كبير في الكويت.

وأوضحت أن صاحب السمو منذ 2005 كان يدعو أن تتحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري، ولكن ما نشهده هو وجود مشروعات حيوية شهدت تأخير مثل مشروع توسعة المطار والموانىء ومشروع إنشاء خطط سكك للحديد، فاليوم وزير المواصلات يعلن أنه سيوقع عقد توسعة المطار بعد 8 سنوات، فهذه المشاريع الحيوية في غاية الأهمية لهذا البلد.

وأشارت أننا كنا ندرس مشروع خطط سكك الحديد كنا ندرسه في الوقت الذي كانت تدرسه دبي إلا أن دبي قاربت على الإنتهاء منه ونحن مازلنا في مرحلة دراسة هذا المشروع، فنحن يجب أن نشهد تغييرا ونكون نحن صانعي هذا التغيير.

وأضافت أن كلفة عقد الداو أكبر من كلفة إنشاء برج دبي، ف2 ونص مليار من الميزانية خسرتها الدولة فبرج دبي أنشأ بـ1 ونص مليار دولار، فنحن لدينا مأساة أخرى وهي فضيحة عقد شل والذي كفل الدولة 800 مليون دينار، حيث كان من الممكن أن يتم بناء برج عرب في الكويت بهذا المبلغ، فهناك من يعبث بأموالنا من لا يستحق أن يؤتمن عليها، فهذا العقد يمثل مخالفة، وتم تشكيل لجان في مجلس 2009 ومجلس ديسمبر 2012 بدون أن يتم تحميل أي وزير لهذه الخسارة، فكل وزير يجب أن يتحمل مسؤولية وزارته.

وأشارت إلى أن مشاريع البنية التحتية مثل مشروع الدائري الأول وهو المشروع الذي يستحق أن يدخل موسوعة غينيس، حيث صرفت عليه ملايين الدولارات، ولكن نتيجة لذلك خرج هذا المشروع بحاره واحده، بالإضافة إلى مشروع محطة مشرف للصرف الصحي والذي مازال يعاني هذا المشروع من الفشل لأن المخلفات التي تخرج من هذه المحطة يتم إرسالها للبحر والذي يلوثه، وحل المجالس السابقة غطى على هذه المشاريع الفاشلة التي نعاني منها، فمدينة الحرير والشدادية من المشاريع التي تدل على فشل خطط التنمية التي نعاني منها.

وأضافت المبارك أن من المؤشرات الأخرى تقول أن هناك دراسة عالمية توضح أن ترتيب الكويت رقم 47 من أصل 50 في مناهج الرياضيات، أما فيما يتعلق بالقدرة على القراءه تحتل الكويت 46 من أصل 50، وهذا أمر غير مقبول فيما يتعلق بجودة التعليم، فعلى سمو رئيس الوزراء أن يحاسب الوزراء المختصين لأن هذه النتائج تعتبر نتائج كارثية

وبينت أن مؤشر الإبتكار لدينا متدني وحتى على مستوى البحث العلمي في جامعة الكويت لا يتم إعطاء المكافأة للباحث بسهولة، في حين يتم صرف ميزانية كبيرة على برنامج للطبخ في تلفزيون الكويت.

وتساءلت المبارك أين قانون الوحدة الوطنية الذي أعطيناه الأولوية، ولماذا لا يطبق على من طعن بشريحة كبيرة لإنتماء المواطنين، فالكويت حاضنة لأكثر من 200 جنسية، فهي تستطيع إحتضان أكثر من مذهب، ولكن هناك من يبث النعرات الطائفية بين مواطنيها.

وأشارت المبارك أن معدلاتنا منحدرة في جانب الكفاءة الوطنية، حيث يتم تعيين المقربين وإهمال الكفاءات ومحاربتها، مبينة انها خاب ظنها في تعامل الوزيرة رولا دشتي في محاربتها للكفاءات في وزارتها، متمنية أن يتوجه الموظفين المظلومين في وزارتهم إلى القضاء الإداري لأن معظم الوزراء لم يعد يهمهم إلا الإستفادة الشخصية والعائلية في وزارتهم.وأوضحت أن البعض أصبح ينظر للتمييز ضد المرأة الكويتية بأنه أمر طبيعي، فمؤشر تمكين المرأة لدينا هو مؤشر متدني بشكل كبير لدينا فهناك تمييز ضد المرأة واضح في دساتيرنا، مبينة أننا كنساء في المجلس حققنا إنجاز مهمة للمرأة، إذ وضعنا نصب أعيننا تعديل القوانين التي لا تنصف المرأة، موضحة أننا سعينا لتعديل قوانين كثيرة لإنصاف المرأة مثل قانون الخدمة المدنية وقانون الرعاية السكنية، حيث أن الحكومة تنظر لبعض القوانين التي سعينا لتعديلها لتنصف المرأة على أنها تمثل كلفة مالية !.

وعاهدت المبارك أن مماطلة وزارة الداخلية على قانون منع زوج وأبناء الكويتية حق البقاء بكفالة الأب والإبن، فوزارة الداخلية تماطل في تطبيق هذا القانون، مشيرة إلى أن هناك تردي واضح في الخدمات التي تقدمها الدولة، فلا بد من تغيير سياسات قوانين الخدمة المدنية فأكثر من 80 في المئة من المواطنين يخضعون لقوانين الخدمة المدنية، فيجب من إعادة النظر في برنامج إعادة الهيكلة والذي ينفر الشباب الكويتي من القطاع الخاص، لذلك لا بد أن يكون هناك خطوات تصحيحية تبدأ من الناخبين بإختيار الشخص الأفضل، بالإضافة إلى ضرورة العمل بمثابرة في الرقابة على الوزراء وأعمال الحكومة من قبل أعضاء مجلس الأمة، والخطوة الأخيرة تتمثل بضرورة أن يكون الحزم هو عنوان تعامل الوزراء مع من يعمل ضد القانون.

وأضافت أين ذهب مرسوم تجنيس أبناء الشهداء الذين خدموا الكويت وإستشهدوا في سبيل هذا الوطن، والذين لم يتم تجنيسهم حتى الآن.

■ الراشد: أول وزيرة تستقيل بسبب ذنب ليست مشاركة فيه وإنما لتقديم رسالة سياسية

■ الهاشم: سنستمر إلى أن يمضي هذا البلد إلى المسار الصحيح

الحضور أثناء عزف السلام الوطني

إبعاد المناطق السكانية عن مصادر التلوث ضرورة إستراتيجية

السعيد: إشراك القطاع الخاص في بناء المدن وتوفير البنية التحتية سيحلان المشكلة الإسكانية

قال مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة عبد الله السعيد إن على السلطتين التشريعية والتنفيذية مسؤولية مشتركة في رفع المعاناة عن المواطنين وتوفير سكن ملائم لهم وزيادة القروض الإسكانية من دون فوائد، وإشراك القطاع الخاص في عملية البناء وتوفير البنية التحتية اللازمة من ماء وكهرباء واتصالات وصرف صحي.

وبين في تصريح صحافي ان الكويت دولة حديثة النشأة والبناء، ومن غير المعقول أن يعاني أبناؤها من الانتظار المطول للحصول على منزل العمر والعيش فيه ببحبوحة، مشيرا إلى ان البلاد تحتوي على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للبناء والبعيدة عن المصانع ومصافي النفط ومصادر التلوث البيئي.

وأكد أن الكويت تفتقر إلى خطة استراتيجية بعيدة المدى لبناء المدن السكانية بالتعاون مع القطاع الخاص، وعدم تحمل المؤسسة العامة للإسكان المسؤولية كاملة، داعيا إلى تكاتف جميع الجهات والعمل المشترك للانطلاق في مسيرة بناء الوطن وتوفير الحياة الكريمة لجميع أبنائه.

وتساءل السعيد عن الأسباب التي تستدعي عدم السماح بزيادة نسبة البناء، ومنح المواطن حقه في المنزل الذي يرغب العيش فيه والمساحة التي يريدها، مطالبا برفع نسبة السماح في نسبة البناء في المدن الجديدة التي يتم العمل على بنائها لتشجيع المواطنين على الانتقال إليها والرغبة في الاستقرار فيها.

■ هناك قصر نظر في التخطيط الاستراتيجي جعله لا يتناسب مع الزيادة السكانية المطردة

وشدد على ضرورة أن تضع الحكومة نصب عينيها إبعاد المناطق السكانية عن مصادر التلوث وعدم السماح ببناء أي وحدة سكنية إلا بعد التأكد من سلامة الأجواء وعدم تعرض أي من القاطنين لمخاطر التلوث والمشاكل التنفسية التي تسهم في الإضرار بالبشر والحجر وتتسبب في الموت البطيء لسكان المنطقة.

عبد الله السعيد

وزاد بأن هناك قصر نظر في التخطيط الاستراتيجي لدولة الكويت من حيث عدم وجود مخططات للتوسع السكاني تتفق مع الأعداد المتزايدة من المواطنين، وأعداد العمالة المستقدمة من الخارج التي تقوم باستئجار المباني السكنية، إضافة إلى تخطيط الشوارع والمداخل والمخارج وبناء الابراج والمدن العمالية.

واختتم السعيد بأن المشكلة الإسكانية لا يمكن حلها إلا بقرارات جريئة تلزم القطاع العام على الاستعانة بالقطاع الخاص وخصوصا في ظل ازدياد أعداد الكويتيين الراغبين في الحصول على السكن، وحاجة البلاد في المستقبل لأعداد مهولة من المباني السكنية لتغطية الطلبات المتزايدة عاما بعد عام.

الناس سواسية ومتساوون في الحقوق والواجبات حسب الدستور

الصالح: على الحكومة تطبيق القانون وتحمل مسؤولياتها السياسية

طالب مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الامة خليل الصالح الحكومة بترجمة خطابات سمو امير البلاد حفظه الله على ارض الواقع بتطبيق القانون على الكبير قبل الصغير وتحمل مسؤولياتها السياسية تجاه ما يحدث موجها رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء بان الناس سواسية ومتساوون في الحقوق والواجبات حسب الدستور وعليه لا يجوز اغفال او تجاوز ذلك خاصة في ظل ما نشاهده حاليا من ضرب مقيت في اللحمة الوطنية ووصولها لابعد مدى دون اي تحرك حكومي او اتخاذ اي اجراء منصف منوها الى إن كل مرشح يحاول أن يحرق الكويت بطائفيته وينقل المنافسة إلى هلال سني أو شيعي ليكتسب انتخابيا يجب أن يكون خلف القضبان

خليل الصالح

واشار الصالح في تصريح صحافي الى ان المرحلة التي نحن بصددها مرحلة هامة جدا لاسيما واننا مقبلون على مجلس منتخب جديد يلبي الطموحات الوطنية ويدفع نحو التنمية وترجمة توجيهات سمو الامير لواقع وانتشال البلد مما فيه غير ان الصمت الحكومي حيال من يقوم بنشر افكاره الهدامة وتصنيف المواطنين ومذاهبهم امر لا ينبغي السكوت عنه والا فإننا سنعتبر الحكومة شريكه في ذلك لذلك على سمو رئيس مجلس الوزراء مسؤولية كبيرة في وضع النقاط على الحروف وعليه ان يوجه وزراءه لمنع اي محاولات لتفتيت المجتمع.فنحن مجتمع متسامح والكويتيون كلهم نسيج واحد ولا نريد الا تطبيق القانون.